



كلية الحقوق والعلوم السياسية

Faculty of Law and Political Science

وحدة البحث (PRFU): تأثير الرقمنة على حركية التشريع في مجال قانون الأعمال

Research Unit-PRFU- entitled :

« The Effect of Digitization on the Mobility of
Legislation in the Field of Business Law »

Unité de Recherche PRFU intitulée :

« L'Impact du Numérique sur la Mobilité Juridique en Droit des Affaires »

دعوة لتأليف مؤلف جماعي محكم ذو ترقيم دولي في إطار

سلسلة المنشورات العلمية للكلية بعنوان:

"في إعادة صياغة ومراجعة أحكام الشركات التجارية"

باللغات الثلاث: العربية والانجليزية والفرنسية

إعداد واقتراح وإنجاز ومتابعة:

وحدة البحث (PRFU) الموسومة بـ "تأثير الرقمنة على حركية التشريع في مجال قانون الأعمال".

G01L01UN280120190001

مدير ومسئول النشر:

د. حمزة خضري/ عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

الرئيس والمنسق العام للمؤلف الجماعي:

د. عبد العزيز بوخرص/ أستاذ محاضر "أ" ورئيس فرقة البحث

أعضاء لجنة التنسيق والمتابعة:

د. عبد المجيد صغير بيرم ؛ د. كمال فراحتية ؛ أ. عمارة عمارة

أمين عام التحرير: د. خالد عطوي

أعضاء اللجنة العلمية (قراءة وتحكيم):

أ.د. وفاء شيعاوي (جامعة الجزائر)؛ د. فواز لجلط (جامعة المسيلة)؛ د. كمال فراحتية (جامعة المسيلة)؛ د. مصطفى ميخاشف (جامعة سيدي بلعباس)؛ د. كوثر مزهود (جامعة مستغانم)؛ د. ياسين مقدم (جامعة المسيلة)؛ د. محمد الطاهر بلعيساوي (جامعة سطيف2)؛ د. حمزة جقبوي (جامعة بومرداس)؛ د. نوال إيران (جامعة تيبازة)؛ د. نادية ضريفي (جامعة المسيلة)؛ د. نورالدين بن حميدوش (جامعة المسيلة)؛ د. حليلة حوالف (جامعة تلمسان)؛ د. حمزة بوخروبة (جامعة المسيلة)؛ د. مجيد قادري (جامعة عنابة)؛ د. حسين بوثلجة (جامعة بومرداس)؛ د. هجيرة تومي (جامعة خميس مليانة)؛ د. فتيحة خالدي (جامعة البويرة)؛ د. حكيم وشتاتي (جامعة سطيف2)؛ د. بشير سليم (جامعة باتنة1)؛ د. سليم بودليو (جامعة قسنطينة2)؛ د. دليلة معزوز (جامعة البويرة)؛ د. هارون أروان (جامعة المدية)؛ د. العمرية بوقرة (جامعة المسيلة)؛ د. نور الاسلام قدور فرقاني (جامعة تيبازة)؛ د. حسين العيساوي (جامعة المسيلة)؛ د. جميلة بلعيد (جامعة المسيلة)؛ د. حاجة وافي (جامعة مستغانم)؛ د. عبدالنور مبروك (جامعة المسيلة)؛ د. نادية حميدة (جامعة مستغانم)؛ د. مولود قارة (جامعة المسيلة)؛ د. حبيبة عبدلي (جامعة خنشلة)؛ د. نصيرة لوني (جامعة البويرة).

تدقيق لغوي (عربي وفرنسي وانجليزي):

أ.د أحمد غرابي (اللغة العربية)؛ د. عبد النور مبروك (اللغة الفرنسية)

أولويات الأنشطة التكوينية لفرقة البحث: يأتي اقتراحنا بإنجاز مؤلفٍ جماعي في قانون الشركات بعنوان: "في إعادة صياغة ومراجعة أحكام الشركات التجارية"، كمبادرة أولى ضمن النشاط العام لفرقة البحث الموسومة بـ "تأثير الرقمنة على حركية التشريع في مجال قانون الأعمال" المعتمدة سنة 2019 تحت رقم: G01L01UN280120190001 (الدورة العادية: 2019)، وذلك بالنظر لأهميّة وحيويّة الشركة التجارية في تحقيق النهضة الصناعيّة والتجاريّة والخدميّة المنشودة جزائريًا ضمن المسعى العام لتجاوز التبعية شبه المطلقة للجباية النفطية، على أن تتبع خطوة إنجاز هذا المؤلف الجماعي، المبادرة بإنجاز مؤلفات جماعيّة أخرى في قانون المؤسسة العمومية الاقتصادية، قانون العمل، قانون المنافسة، قانون الاستثمار، قانون التحكيم التجاري، قانون الملكية الفكرية، وكذلك في كافة التخصصات ذات الصلة بقانون الأعمال الذي يميّز بحركيّة نشطة في ظل التحضيرات الجديّة لما بعد جائحة كورونا.

دعوة لإنجاز مؤلف جماعي: يتوجه رئيس فرقة البحث بدعوة كريمة للباحثين الجامعيين والمهتمين بالدراسات في قانون الأعمال لإنجاز مؤلف جماعي مُحكم ذو ترقيم دولي في إطار سلسلة المنشورات العلمية لكلية الحقوق والعلوم السياسية بعنوان: "في إعادة صياغة ومراجعة أحكام الشركات التجارية في القانون الجزائري".

أهمية الموضوع وأولوية البحث فيه: تناول المشرع الجزائري أحكام الشركات التجارية بالتنظيم في الكتاب الخامس من القانون التجاري الصادر سنة 1975، وهي معالجة قانونية وتنظيمية جاءت عاكسة في وقتها لغلبة الطابع الاشتراكي للمنظومة الاقتصادية في الجزائر على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي (صناعة وتجارة وتوزيعاً)، والذي كان قائماً على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج في ظل دولة الرعاية الكاملة (L'Etat de providence) وقيادتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كقوة عمومية وصاحبة سلطة وسيادة إلى غاية تاريخ التعديل الدستوري لسنة 1989، الذي تمّ فيه الفصل بين الدولة المالكة لرؤوس أموال تجارية والدولة المنظمة للأعمال والنشاطات التجارية والصناعية والخدمية. وقد عرفت الأحكام النازمة للشركة التجارية تعديلاً جذرياً سنة 1993 على إثر صدور المرسوم التشريعي رقم: 08-93 المؤرخ في 03 ذو القعدة عام 1413 الموافق لـ 25 أبريل سنة 1993، المعدّل والمتّم للأمر رقم: 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 27 لعام 1993).

جاء هذا التعديل والتميم للطبيعة القانونية للشركة التجارية في الجزائر عاكساً لرغبة المشرع الجزائري في إرساء توجه اقتصادي وتجاري وخدمي جديد قوامه الانفتاح على قواعد وآليات اقتصاد السوق في كل ما يتعلق بإنشاء الشركات التجارية باعتبارها الأداة القانونية الفضلى في التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق، فأدخل أنواعاً جديدة من الشركات التجارية لتواكب انفتاح الأسواق الوطنية أمام أعمال تجارية متنوعة ومختلفة المصدر من ناحية التمويل. كما قام المشرع الجزائري، ومن منطلق الحرص على مواكبة الرغبة الشعبية الواسعة في ممارسة الأنشطة التجارية والاقتصادية والخدمية (إنتاجاً وتسويقاً وتقديم خدمات للجمهور)، بتعديل معظم أحكام شركة المساهمة لكونها تعد أحد أهم أدوات الاقتصاد الخاضع لقواعد وآليات السوق الحر. لكن، ومع إفرات التجربة الميدانية للحركية في مجال إنشاء وتسيير الشركات التجارية في ظل ضوابط وآليات اقتصاد السوق واشتراطاته في مجالي التنافسية والاستثمار بفضل اتساع رقعة الادخار الفردي والجماعي، تبين لنا كباحثين في الاختصاص أن ثمة تسرعاً قد سُجل فيما يتعلق بوضع النصوص النازمة للشركة التجارية نتيجة الظروف التي واجهتها الدولة في معالجاتها للأزمات التمويلية والتنظيمية للأداة الاقتصادية. فكانت النتيجة أن اتسمت التعديلات والتميمات للقانون التجاري ببعض من الأخطاء الشكلية والموضوعية في صياغة النصوص القانونية إلى حدّ التناقض أحياناً، وعدم الفاعلية أحياناً أخرى بسبب كثرة الإحالات الخاطئة تارةً ولغموض في الاصطلاح تارةً ثانية.

وكم كانت الفرصة سانحة لتجاوز هذا الواقع القانوني المعيب لاقتصاد هو بأمس الحاجة لإنشاء الشركات التجارية وتطوير الروح المقاولاتية لدى فئات واسعة من الشعب الجزائري، إلا أن ذلك لم يحدث. ولذا بدت الحاجة إلى ضرورة إيجاد بدائل وإجراء تصحيحات وتصويبات تخص الأوجه المختلفة التي شكلت عائقاً في مسار تطوير للشركات التجارية بمختلف أنواعها وصيغها.

وفي هذا الإطار البحثي الأكاديمي العلمي الصرف تأتي مبادرة رئيس وأعضاء فرقة البحث (وحدة البحث) الموسومة بـ "تأثير الرقمنة على حركية التشريع في مجال قانون الأعمال" بدعوة الأسرة الجامعية من مختلف الرتب العلمية والتخصصات ذات الصلة بقانون الأعمال على امتداد الوطن الجزائري، وحتى من خارج الجزائر، إلى المساهمة جماعياً، كل من موقعه الأكاديمي وتجاربه المتراكمة في التدريس الجامعي المتخصص؛ بغية إنجاز مؤلف جماعي يكون وثيقة مرجعية توضع تحت تصرف المشرع الجزائري حتى يُمكننا من نصوص قانونية في القانون التجاري تتوافق والرغبة المعبر عنها من أعلى مستوى في الدولة، والمتمثلة في إعادة تنشيط الشركة التجارية باعتبارها الأداة القانونية-الاقتصادية الفضلى في مجال التنمية الاقتصادية المستدامة.

الهدف من المؤلف الجماعي: يكمن الهدف الأساسي والمحوري من وراء مبادرتنا لإنجاز مؤلف جماعي في الآتي:

- تمكين الأسرة الجامعية من فضاء للتعبير، ومن موقع المسؤولية الأكاديمية عن تقييماتها لتطبيقات القانون التجاري منذ تاريخ التعديل الدستوري لعام 1989.
- الإسهام، كل من خلاصة بحوثه ودراساته العلمية ذات الصلة بالنظام القانوني للشركات التجارية، في تقديم وثيقة مرجعية للأستاذ الباحث والطالب الجامعي في مجال القانون التجاري.
- تمكين المكتبة القانونية على مستوى كليات الحقوق والعلوم السياسية والمكتبة الوطنية بالحامة (الجزائر العاصمة) من مؤلف جُدْ هام قد يكون الأول من نوعه في مجال ما يجب أن يعدل ويتم للنصوص الناظمة للشركات التجارية في الجزائر.
- تمكين المشرع الجزائري من وثيقة بحثية في مجال النظام القانوني للشركة التجارية تساعده في تجاوز الأخطاء المسجلة في النصوص السارية المفعول.

الفئات الجامعية المعنية بهذا المؤلف الجماعي: إن المشاركة في إنجاز هذا المؤلف الجماعي مفتوحة لأساتذة القانون (قانون الأعمال وقانون المؤسسات والقانون التجاري) وكذلك لجميع المختصين على مستوى مراكز الدراسات والأبحاث الجامعية داخل وخارج الوطن. وتقبل الأوراق البحثية الثنائية تشجيعاً للجهد البحثي المشترك، كما يُشترط في مشاركة طالب الدكتوراه بورقة بحثية برعاية مشرفه أو أستاذ في الاختصاص.

الشروط الفنية للورقة البحثية: يجب أن تكون الورقة البحثية ضمن المحاور المحددة أدناه وفي إطار الهدف العام للمؤلف الجماعي:

- أن يلتزم الباحث بالمنهج العلمي في إعداد البحث وكتابته (يجب أن تتوافر في الورقة البحثية شروط ومعايير البحث العلمي).
- ألا يزيد البحث عن 25 صفحة مع المراجع ولا يقل عن 10 صفحات.
- لا تنشر الأوراق البحثية التي تصل لجنة القراءة والتحكيم إلا بعد أن تكون الورقة البحثية الواحدة محل تحكيم من محكمين اثنين على الأقل.
- بالإمكان مشاركة الباحث بورقة بحثية باللغات الثلاث (العربية والفرنسية والانجليزية) مع اشتراط تقديم ملخص باللغة الأجنبية (فرنسية أو انجليزية) في حدود 100 إلى 150 كلمة في حال ما إذا قُدِّم البحث باللغة العربية.
- في حال ما إذا كان البحث بلغة أجنبية (فرنسية أو انجليزية) يجب إرفاق البحث بملخص بالعربية في حدود 100 إلى 150 كلمة.
- تكتب الأبحاث بخط (Sakkal Majalla) بحجم 14 عادي للمتن و14 مضخم (Gras) للعناوين على أن تكون المسافة بين الأسطر 1.0 وحجم الهوامش 12.
- إذا كان البحث بلغة أجنبية فعلى الباحث أن يكتب بحثه بـ (Times new roman) بحجم 13 (عادي) للمتن و13 مضخم (Gras) للعناوين على أن تكون المسافة بين الأسطر 1.0 وحجم الهوامش 11.

مهاور المؤلف الجماعي: يدعو المشرفون على إنجاز هذا المؤلف الجماعي أعضاء الأسرة الجامعية (أساتذة وطلاب دكتوراه وخبراء) إلى تقديم دراساتهم وبحوثهم في هذا الإطار وضمن المهاور المذكورة أدناه:

المحور العام:

- مشكلة المصطلح في أحكام الشركات التجارية.
- الإحالات الخاطئة وعدم فاعلية النص القانوني.
- مقتضيات إعادة تنظيم أحكام الشركات التجارية.

المحور الأول: مراجعة القواعد العامة للشركات

- المفهوم الجديد للشركة في القوانين المقارنة.
- التراجع عن التصور التعاقدية للشركة.
- التراجع عن الشروط الخاصة للشركة.

- الحفاظ على المراكز القانونية: القاعدة المهدورة في قانون الشركات (قواعد البطلان و الانقضاء وأي نظام حمائي للشركة؟؟).

المحور الثاني: الحاجة إلى تنظيم أنواع جديدة من الشركات

- الشركات العائلية.
- شركة المساهمة المبسطة.

المحور الثالث: الشركة ذات المسؤولية المحدودة تعديل يحتاج إلى تعديل

- أي مسؤولية محدودة في شركة SARL؟
- تأثير القانون رقم: 15-20 على الطبيعة القانونية لشركة SARL؟

المحور الرابع: شركة المساهمة: آلية الاقتصاد الحر المعطلة في القانون الجزائري

- إجراءات تأسيس شركة مساهمة وعدم كفاية النص التنظيمي.
- تسيير شركة مساهمة وتناقض نصوص السلطات والمسؤولية.

المحور الخامس: نحو تقليص الطابع العقابي في قانون الشركات

- قانون الشركات: قانون عقوبات مكرر!؟
- المسؤولية الجزائية للمؤسسين والمسيرين: ارتباك في التنظيم وتناقض في النصوص.

مواعيد هامة:

- آخر أجل لإرسال الأوراق البحثية: 31 ديسمبر 2020.
- الرد على الأوراق البحثية: ابتداءً من 01/01/2021 وإلى غاية 31/01/2021.
- تاريخ إصدار المؤلف الجماعي: فبراير 2021.

ترسل الأوراق البحثية إلى البريد الإلكتروني الآتي:

prfu.droitdesaffaires@gmail.com